

Distr.  
LIMITED

E/CN.17/1998/L.3  
27 April 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة

٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ١٩٩٨

البند ٥ من جدول الأعمال

### القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية: الصناعة

موجز عن الجزء المتعلق بالصناعة مقدم من رئيس  
لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة

(٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨)

١ - ينص برنامج العمل الجديد للجنة التنمية المستدامة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ الذي أوصت به الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة وأقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٢/١٩٩٧ على مناقشة السياسة العامة، وتبادل الخبرات وإعداد نهج مشتركة داخل قطاعات اقتصادية محددة ترتبط بصلات قوية بمسائل البيئة والموارد الطبيعية. واقترح مكتب الدورة الخامسة للجنة في اجتماعها المعقود في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أن تتضمن الدورة السادسة للجنة بندا منفصلا بعنوان "الجزء المتعلق بالصناعة" لإجراء حوار متبادل بشأن الصناعة والتنمية المستدامة بين ممثلي الصناعة (رجال الأعمال ونقابات العمال على حد سواء)، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والمنظمات الدولية.

٢ - وجرى تحديد أربعة مواضيع لمناقشتها أثناء نظر الجزء المتعلق بالصناعة: مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية، وأدوات إدارة الشركات، والتعاون التكنولوجي والتقييم، والصناعة والمياه العذبة.

٣ - أما الحوار المتبادل بين ممثلي الحكومات، والصناعة، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية، والفئات الرئيسية الأخرى - وهو ابتكار بناء في عمل اللجنة استجابة للنتائج التي خلصت إليها الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة - فقد أسهم في العملية المشتركة بين الحكومات التي تضطلع بها اللجنة، وكان أيضا تجربة مفيدة أمكن التعلم منها يتعين على اللجنة أن تراعي تماما نتائجه في الإعداد لأحداث مماثلة خلال دوراتها المقبلة. وفي تلك الأحداث المقبلة، سيكون من الأهمية كفاءة تحقيق توازن أفضل فيما يتعلق باشتراك ممثلي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في وفود الفئات الرئيسية.

٤ - وقد أعد رئيس اللجنة الموجز الوارد أدناه. وفي حين أن شكل الموجز لا يتيح بيان جميع الآراء المعرب عنها بالتفصيل، وعليه فقد جرت محاولة لإبراز بعض الاستنتاجات العامة التي حظيت بموافقة واسعة بين المشتركين، وتلك التي تتطلب مزيداً من الحوار وتفاهما أفضل، ومبادرات محددة اقترحها المشتركون.

٥ - ومن المتوقع أن يؤدي الحوار الذي بدأ أثناء الجزء المتعلق بالصناعة إلى الحفز على المزيد من العمل والتعاون، تحت رعاية اللجنة وخارجها على حد سواء، لتشجيع تحقيق شراكات أقوى فيما بين الحكومات، وكذلك بين الحكومات وجميع الشركاء المعنيين الآخرين، بهدف تحقيق التنمية المستدامة على نطاق العالم.

#### أولاً - مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية

٦ - سلم المشتركون بالدور الهام الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية والمبادرات الطوعية دعماً للتنمية المستدامة، بيد أنهم لاحظوا أنه بالرغم من أن الصناعة قد أحرزت تقدماً كبيراً، تدعو الحاجة إلى القيام بالمزيد للاستفادة من تلك الإنجازات. وفي هذا الصدد، من الأهمية تشجيع ممارسة مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية في مزيد من القطاعات، ولا سيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار إلى أنه من الضروري القيام بمزيد من الأعمال لوضع تعريف واضح للعبارات والمفاهيم ذات الصلة بالمبادرات الطوعية ولوضع آليات مناسبة لتقييم فعالية تلك المبادرات وخصائصها الناجحة.

٧ - وشدد ممثلو نقابات العمال على ضرورة أن تشمل مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية مبادئ ديمقراطية للاشتراك من أجل تشجيع اشتراك العمال ونقابات العمال والمجتمع المدني في صنع القرارات وتنفيذها. وجرى أيضاً حث الصناعة على ضرورة امتثال الصناعة بشكل عام للمعايير الأساسية للعمالة على النحو الوارد في اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، والحد من البطالة وتعزيز الحماية الاجتماعية والتخفيف من ضعف أفقر الفئات.

٨ - وارتأى ممثلو الصناعة أنهم قد أبدوا التزاماً قوياً بتحسين الأداء البيئي عن طريق مبادرات طوعية من قبيل برنامج "الرعاية المسؤولة" الذي تضطلع به صناعة الكيماويات في كثير من البلدان، فضلاً عن المبادرات القائمة على مفهوم التحسن المستمر. واقترح ممثلو الصناعة أن تكون المبادرات الطوعية محددة حسب القطاع والصناعة والبلد بالنظر إلى عدم وجود "مقاس واحد مناسب للجميع".

٩ - ووافق المشتركون بوجه عام على ضرورة وجود نهج متكامل لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية والمبادرات الطوعية، وعلى أنه بالإضافة إلى الإطار التنظيمي والحوافز التي تقدمها الحكومات لتشجيع الامتثال الطوعي، ينبغي أن تكون هناك أيضاً مشاركة فعلية من جانب جميع أصحاب المصالح في

العملية. كما أنه من الأهمية تكوين شراكات جديدة بين رجال الصناعة والحكومات وأصحاب المصالح الآخرين.

١٠ - وشدد كثير من المشتركين على أنه من الأهمية مع انتشار ممارسة مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية وتزايد استخدام المبادرات الطوعية، مواصلة تحسين نوعية الإبلاغ عن تلك الممارسات. وأعرب عن القلق من أن إحدى نقاط الضعف في قيام الشركات بالإبلاغ حالياً يتمثل في عدم وجود معلومات تتيح إجراء تقييم لمساهمة المبادرات الطوعية في تحقيق الاستدامة.

١١ - وأعرب ممثلو نقابات العمال بتأييد من المنظمات غير الحكومية عن الرأي القائل بأنه ينبغي، بوجه عام، أن تتسم المبادرات الطوعية بالسماوات التالية: الشفافية والمساءلة وآليات مكان العمل لكفالة اشتراك العمال ونقابات العمال؛ والسماح برصد وتقييم ممارسات الشركات، بدءاً من مكان العمل؛ وكفالة سبل اطلاع العمال وأفراد المجتمعات المحلية والحكومات على المعلومات لتقييم الآثار التي ترتبها قرارات وممارسات الشركات؛ ووضع أهداف يمكن تحديدها بالأرقام والامتنثال لقوانين البيئة؛ وبيان مؤشرات التنمية المستدامة التي تشجعها منظمة العمل الدولية؛ وإدراج مبادئ "الحق في المعرفة"، و "حماية من يدق ناقوس الخطر" و "حق رفض" العمل حيث يتبين أن الأنشطة التي تمارس في مكان العمل ضارة بالبيئة.

١٢ - وفيما يتعلق بالسياسات الحكومية، أكد كثير من المشتركين أنه يتعيّن على الحكومات أن تقوم بدور هام في تشجيع مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية لأن المبادرات الطوعية من جانب قطاع الصناعة تكملّ التدخل الحكومي ولا تحل محله. ولتشجيع مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية، ينبغي أن توفر الحكومات الإطار التنظيمي اللازم وأن تستخدم آليات سوق ملائمة، بما في ذلك الحوافز، لتشجيع قطاع الصناعة على أن تكون أعماله وسلوكه داعمين لهدف التنمية المستدامة. واستخدام الحوافز، على سبيل المثال، يمكن أن يشجع الصناعة على تحقيق تحسينات تتجاوز الحد الأدنى للمعايير. ولما كانت العمالة تمثلّ حجر الزاوية للتنمية المستدامة، فإنه ينبغي تصميم سياسات التعليم والتدريب بحيث تشمل العناصر الأساسية للتنمية المستدامة.

١٣ - وشدد عدد من المتكلمين على أنه يتعيّن أن تقوم الحكومات بدور حاسم في تعزيز تكامل الأهداف الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة داخل الصناعة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع برامج دعم لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتكوين شراكات مناسبة مع المنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتوفير الدعم المالي، والتدريب التقني والموارد الأخرى لبناء القدرات لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية.

١٤ - وأوصى المشتركون بأن تجري الحكومات حواراً فعالاً مع قطاع الصناعة وأصحاب المصالح لتشجيع وضع مبادرات طوعية وبرامج للوصول إلى أهداف محددة جيداً وفي مدة معيّنّة. وبالمشاركة مع قطاع

الأعمال التجارية وقطاع الصناعة، والمنظمات الدولية، ينبغي أن تعمل الحكومات على وضع مؤشرات أداء لتيسير المقارنة بين أداء الشركات في المجالين البيئي والاجتماعي والتعبير عن هذا الأداء بالأرقام.

١٥ - وأشار عدة متكلمين، عند تناولهم دور الصناعة، إلى التقدم المحرز في تشجيع مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية منذ مؤتمر قمة ريو، ولكنهم شددوا على ضرورة القيام بالمزيد لتوسيع نطاق مساهمة قطاع الصناعة في هذا المجال وتحسينها. واعتبروا أن من الأهمية أن يواصل قطاع الصناعة تعزيز أفضل الممارسات. ولاحظ ممثلو قطاع الصناعة أن من مصلحتهم تعزيز التنمية المستدامة لتوفير مقومات بقاء الصناعة على الأجل الطويل.

١٦ - وسلّم المشتركون بأن إبلاغ قطاع الصناعة عن المبادرات الطوعية والاتفاقات قد أحرز بعض التقدم. بيد أنه لوحظ أنه لتحسين نوعية ونطاق الإبلاغ، تدعو الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل للتعبير بالأرقام عن التقدم الذي أحرزته الصناعة في المجالين البيئي والاجتماعي. وبوجه خاص، لا يزال الإبلاغ عن التقدم الاجتماعي في طور البداية.

١٧ - وعلى وجه الخصوص، حث ممثلو المنظمات غير الحكومية قطاع الصناعة على تحسين إبلاغه عن المبادرات الطوعية بالقيام على نحو كاف بمعالجة قضايا الشفافية، والتحقق المستقل، وتوحيد المقاييس واشتراك أصحاب المصالح. وأضاف ممثلو نقابات العمال أن هناك حاجة لتيسير تقييم التقدم المحرز في أحد القطاعات أو أحد البلدان عن طريق وضع مجموعة من المؤشرات والمقاييس ذات الصلة.

١٨ - وعاد المشتركون إلى دور رابطات الصناعة فحثوها على مواصلة وتوسيع نطاق تقديم الخدمات الاستباقية لتلبية احتياجات أعضائها في مجال التنمية المستدامة وأكدوا أنه يمكنها القيام بأدوار رئيسية، في القيام، على سبيل المثال، بوضع مدونات قواعد سلوك طوعية أساسية وتعزيز التزام الأعضاء بتلك المدونات.

١٩ - وبالنظر إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أداة هامة لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية، دعت الصناعة إلى توجيه المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً. ويمكن أن يعزز هذا الاستثمار المساعدة الإنمائية الرسمية وأن يساعد على نشر ممارسات تجارية أفضل في البلدان النامية. واقترح ممثلو الصناعة أن ينظر المانحون في زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بناء القدرات بهدف تهيئة الأوضاع المواتية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

٢٠ - وأبرز المشتركون دور المجتمع الدولي في تشجيع مباشرة الأعمال الحرة ذات المسؤولية، وأوصى ممثلو المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال بضرورة إدراج بُعد التنمية المستدامة في الاتفاقات الدولية،

بما في ذلك الاتفاقات التي تعقد في منظمة التجارة العالمية واتفاق الاستثمارات المتعددة الأطراف الذي تتفاوض بشأنه حاليا البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢١ - وفي هذا السياق، شدد المشتركون على ضرورة وضع نهج عالمي لكفالة تحديد الأهداف البيئية والاجتماعية بوضوح ومتابعتها. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي استخلاص أفضل الممارسات، وتقييمها ونشرها.

٢٢ - واقترح ممثلو المنظمات غير الحكومية، بتأييد من نقابات العمال، قيام جميع الفئات الرئيسية بإجراء استعراض للمبادرات الطوعية التي يضطلع بها قطاع الصناعة. وخطت الفئات الرئيسية لأن تجتمع للنظر في عناصر وأهداف هذا الاستعراض. واقترح ممثلو قطاع الصناعة تنظيم عقد هذا الاجتماع في الربع الثالث من عام ١٩٩٨.

#### ثانيا - تسخير أدوات إدارة الشركات من أجل التنمية المستدامة

٢٣ - نوقشت مزايا تسخير شتى أدوات إدارة الشركات من أجل التنمية المستدامة، وتم الاتفاق عموما على أن استخدام أدوات إدارة الشركات له مزايا بالنسبة للصناعة وأصحاب المصالح الآخرين. غير أنه تم التركيز على أنه لا توجد أداة واحدة لحل جميع المشاكل وأن لكل أداة مجالات قوة وضعف محددة. والأمر الضروري هو وجود "مجموعة أدوات" على أن يكون مفهوما أن الشركات سوف تحتاج إلى المرونة لاختيار الطرق التي تلائم على أفضل وجه سماتها التنظيمية الخاصة بها.

٢٤ - وكان هناك قدر كبير من الاتفاق على أن التعليم والتدريب والمساعدة التقنية وجمع المعلومات ونشرها هي أمور حاسمة من أجل استخدام أدوات إدارة الشركات بنجاح. وكان هناك أيضا اتفاق واسع النطاق على أن الوضع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودورها، ولا سيما في البلدان النامية، جدير باهتمام خاص. وفيما يتعلق بتنفيذ نظم الإدارة البيئية التطوعية، لوحظ أن اشتراك جميع أصحاب المصالح من شأنه أن يكفل تحقيق أفضل النتائج. وأعرب بعض المشتركين عن شعورهم بأنه ينبغي لنظم الإدارة البيئية أن تشمل التحقق ورصد التنفيذ وإعلان النتائج على العامة، من قبل طرف ثالث مستقل. وبشأن هذا الموضوع، عبر ممثلو النقابات عن شعورهم بأن أماكن العمل ينبغي أن ينظر إليها بوصفها مجالات تركيز رئيسية للعمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وحثوا على أنه ينبغي استخدام التدريب في جميع القطاعات وذلك لتشجيع المعرفة وإجراء تغييرات في المواقف الضروريين من أجل تحقيق إنتاج أكثر نظافة، والحد من النفايات، ومكافحة التلوث وحفظ الطاقة.

٢٥ - وأكد المشتركون على أنه ينبغي النظر إلى حسن إدارة البيئة بوصفها عملية طويلة الأجل للتعليم والتحسين باستمرار. وهي تنطوي على تحول داخلي يزيد الوعي، ويشرك الموظفين ويغير السلوك التنظيمي. كما أن حماية البيئة، وأنظمة الصحة والسلامة هي أمور جوهرية، توفر الهيكل الذي يدعم إدماج

التنمية المستدامة في إدارة الأعمال اليومية، وينبغي تشجيعها في الشركات من جميع الأحجام وفي جميع القطاعات. وتشمل العناصر الأساسية في نظام الإدارة البيئية الإبلاغ البيئي والتدقيق البيئي، والأهداف والمحاسبة والمؤشرات البيئية. وتشمل الأدوات الأخرى المبدأ الوقائي، والإنتاج الأكثر نظافة، والكفاءة الأيكولوجية، وتقييم دورة الحياة، وقوة التحمل والتصميم من أجل البيئة.

٢٦ - وفيما يتعلق بسياسات الحكومات، لاحظ المشتركون أن على الحكومات أن تقوم بدور هام في التشجيع على استخدام أدوات إدارة الشركات وهي الأدوات التي تحسن أداء الصناعة فيما يتصل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن توفر الحكومات أطر العمل التنظيمية والحوافز لتشجيع قطاع الصناعة القيام، على نطاق واسع باستخدام أدوات إدارة الشركات من قبيل نظام الإدارة البيئية لتحسين أدائها البيئي.

٢٧ - وأعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي للحكومات أن تشجع على التحقق العادل والصارم والاعتماد بغية ضمان مصداقية المعايير الوطنية والإقليمية والدولية لأنظمة الإدارة.

٢٨ - وفيما يتعلق بدور الصناعة في تعزيز أدوات إدارة الشركات، أحاط المشتركون علما بأن استخدام أدوات من قبيل نظم الإدارة البيئية آخذ في ازدياد. وحث المشتركون الصناعة على مواصلة تحسين أدائها البيئي وعلى زيادة تجميعها للبيانات ونشرها بغية التدليل على ذلك التقدم وإبقاء أصحاب المصالح على علم بسياساتها وممارساتها. وينبغي أن تواصل أوساط الأعمال التجارية والصناعة تقصي إمكانيات التحقق من الامتثال للمبادرات الطوعية من قبيل المعيار رقم ١٤٠٠١ من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وخطط الإدارة والتدقيق الأيكولوجية.

٢٩ - وينبغي أن تضع الصناعة أيضا استراتيجيات من أجل إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في السياق العام لحسن إدارة البيئة ومن أجل استخدام الاستثمارات، والتجارة والأسواق لنشر الممارسات الجيدة والتكنولوجيات والخبرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن أن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بدور هام وذلك بزيادة تعاونها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويقوم الشركاء مع الحكومة وأصحاب المصالح الآخرين بدور حاسم في دعم ذلك الجهد.

٣٠ - وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تعمل الشركات مع الموردين لنشر أفضل الممارسات ودعم الجهود لتنفيذ معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية والمعايير الدولية للبيئة.

٣١ - وحث ممثلو النقابات الصناعة على ضمان أن تشمل أدوات إدارة الشركات المهام التالية: أن تكفل اتخاذ القرارات في مكان العمل بصورة ديمقراطية وأن تشرك الآليات المشاركة العمال ونقاباتهم؛ وأن يستفاد من التقدم المحرز في سياق العلاقات الصناعية التي تشمل المساومة الجماعية أشكالا أخرى من الاتفاقات التي تستند إلى مكان العمل فيما بين أرباب العمل والنقابات؛ وأن تشجع على تحديد الأهداف

في مكان العمل بصورة مشتركة بين أرباب العمل والنقابات، وأن تشجع برامج الرصد المشتركة، وعمليات التقييم وتدابير التنفيذ؛ وأن تشجع على تدريب العمال وتعليمهم لتمكينهم من المشاركة على النحو الأوفى في أنظمة إدارة البيئة.

### ثالثا - التعاون التكنولوجي والتقييم

٣٢ - قدم ممثلو الصناعة تعريفا عمليا للتعاون التكنولوجي واقترحوا بأن التعاون التكنولوجي الناجح يتطلب وجود نظام لسوق فعالة توفر الحوافز المالية اللازمة من أجل الابتكار التكنولوجي والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة. ويشكل التعاون التكنولوجي والتقييم آلية لها أهميتها من أجل إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. واقترح ممثلو الصناعة بأنه ينبغي لآليات السوق أن تقدم الوسيلة الرئيسية للتعاون التكنولوجي والتقييم. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون تبادل التكنولوجيات عملية متبادلة. ويرى ممثلو الصناعة أن التعاون التكنولوجي والتقييم والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى زيادة التجارة الدولية، أمور أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي سريع وفي تخفيف حدة الفقر في عدة بلدان نامية. وصرحوا بأن الأمر يقتضي وجود إطار عمل سياسي تمكيني وإطار عمل للسياسة فيما يتعلق مثلا بالاستقرار في المجالين السياسي والاقتصادي، وحقوق الملكية الفكرية وإطار العمل القانوني الملائم ومحاربة الفساد. وفضلا عن ذلك، صرح ممثلو الصناعة أيضا بأن من الأهمية بقدر متساو ضمان ألا يشجع التشريع المفرط في التقييد نقل تكنولوجيات رديئة أو غير ملائمة، وإنشاء مبادرات مشتركة لتسهيل الاستثمار. ويقتضي أيضا نقل المعارف والمهارات والمعدات فيما بين الأطراف الفاعلة على الصعيد المحلية والوطنية والدولية.

٣٣ - وبدا أن هناك اتفاقا على نطاق واسع، على أن التعاون التكنولوجي ينبغي أن يتضمن أكبر درجة ممكنة من السلامة والحماية البيئية التي يمكن تحقيقها بصورة معقولة. وينبغي أن يُشجع نقل التكنولوجيات التي تتسم بالكفاءة بمعايير رفيعة المستوى في المجالات البيئية والصحية ومجالات السلامة.

٣٤ - وفضلا عن ذلك، أكد بعض المشتركين بأنه ينبغي تقييم التكنولوجيات على النحو الصحيح، والعمل بها واستعراضها بغية تجنب التسبب في آثار بيئية واجتماعية مناوئة في البلدان المتلقية. وهذا يقتضي توفير تعليم وتدريب متقدمين. كما أن إمكانية الوصول إلى المعلومات لها أهمية حاسمة ويمكن دعمها بآلية دار مقاصة. وطلب ممثلو المنظمات غير الحكومية بإنشاء مصارف للمواهب والتكنولوجيا على الصعيد الإقليمي وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصالح. وسوف تعمل مصارف المعلومات تلك، إضافة إلى عملها كدار مقاصة، على توفير معلومات غير منحازة عن التكنولوجيات المحلية الصحيحة بيئيا وعن تكنولوجيات السكان الأصليين. وبمقدور هذه المصارف أيضا أن تشجع على تطوير مشاريع مشتركة وعلى ملكية التكنولوجيات محليا، وأن توفر الفرص للعلماء لكي يعملوا في بلدانهم، أن تكون مكتبا لتسجيل حقوق الملكية الفكرية وحمايتها.

٣٥ - وكان هناك اتفاق على نطاق واسع بشأن الحاجة إلى استكشاف التكنولوجيات السليمة بيئيا المحتملة المملوكة لجهات عامة والممولة بأموال عامة حيث تحوز أو تملك نسبة من تلك التكنولوجيات الحكومات أو مؤسسات عامة، أو تنتج من أنشطة أبحاث ممولة بأموال عامة.

٣٦ - وفيما يتعلق بدور الحكومة، كان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع بأنه ينبغي وضع الحكومات وتنفيذ سياسات لتهيئة بيئة اقتصاد كلي مستقرة وإيجاد إطار عمل قانوني ومالي تمكينا لتسهيل التعاون التكنولوجي واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المطلوبة لنقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٣٧ - وكان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع مؤداه أنه بغية تحسين قدرة الصناعة المحلية على استيعاب التكنولوجيات الجديدة وتكييفها ينبغي أن تعزز الحكومات الأنظمة التعليمية وأن تقوم، بالتعاون مع مجموعات رئيسية أخرى، بزيادة فرص التدريب بغية تعزيز تكامل التكنولوجيا المستوردة مع التكنولوجيا المتوفرة محليا.

٣٨ - وأعرب مشتركون كثيرون عن الرأي بأنه بمستطاع حكومات البلدان النامية أن تحسن قدراتها على المساومة في اتفاقات نقل التكنولوجيا وذلك من خلال زيادة القدرة على التقييم التكنولوجي. وطرح ممثلو منظمات غير حكومية رأيا مفاده أنه ينبغي للبلدان النامية، كي ما يتسنى لها أن تحقق أكبر قدر ممكن من المزايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أن تركز مواردها العلمية والتقنية المحدودة على تحسين قدراتها على التقييم والمساومة من أجل الحصول على التكنولوجيا والخبرات الأجنبية التي يمكن أن تخدم الأولويات الوطنية.

٣٩ - وأعرب مشتركون كثيرون عن الرأي بأنه ينبغي للحكومات، بصدد جهودها المبذولة لضمان حقوق السكان الأصليين، أن تستطلع طرق وسبل تعويض المجتمعات المحلية الأهلية في مقابل المعرفة المستخدمة في براءات الاختراع بشأن الموارد الأصلية.

٤٠ - وعبروا أيضا عن شعورهم بأنه ينبغي للصناعة أن تزيد من تطوير وتعزيز مبادئها التوجيهية المتصلة بالسلامة لمنع الآثار العكسية المترتبة على التكنولوجيا، بما في ذلك الآثار المتعلقة بالصحة والحوادث الصناعية.

٤١ - ورأى مشتركون كثيرون أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تقدم المزيد من الموارد من أجل بناء القدرات لتحسين استيعاب التكنولوجيات المستوردة في البلدان النامية.

٤٢ - وبمستطاع البرامج الدولية الهادفة إلى إجراء تحقيق مستقل وموثوق بشأن التكنولوجيات البيئية أن تساعد مستعملي ومنظمي التكنولوجيا في اتخاذ قرارات مستنيرة، وأن تساعد موردي التكنولوجيا في الوصول إلى الأسواق العالمية بمزيد من السرعة. وسوف يستفيد العامة من خلال تحسين نوعية البيئة.



ولاحظ مشتركون كثيرون أن الأمر يقتضي القيام بالمزيد من الأعمال الضرورية لتحديد أنواع برامج التحقق التي يمكن أن تتسم بالفعالية.

٤٣ - وأكد ممثلو النقابات أن نقل التكنولوجيا لا بد أن يحقق حماية البيئة، وأن يشجع على العمالة بوصفها حجر الأساس في التنمية المستدامة، وأن يُضطلع به في إطار النطاق الكامل لتقييم المخاطر وإجراءات المراقبة المطورة بالفعل في مجال الصحة المهنية والسلامة. ويمكن وضع برامج انتقالية للعمال الذين فقدوا أعمالهم بسبب التغيير التكنولوجي وينبغي تقديم التدريب والتعليم للعمال، بما في ذلك البرامج الدولية لتبادل العمال، التي تنظَّم بالاشتراك مع النقابات كأساس من أجل نقل التكنولوجيا بصورة فعالة. وينبغي أن يشترك العمال ونقابات العمال في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتغييرات التكنولوجية في مكان العمل.

٤٤ - وطالب ممثلو المنظمات غير الحكومية المصارف والمؤسسات المالية الدولية إتاحة إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية التي تستخدم تكنولوجيات سليمة بيئياً في مشاريع أعمال مستقلة أو مشتركة على تمويل طويل الأجل من أجل إنشاء المشاريع.

#### رابعاً - الصناعة والمياه العذبة

٤٥ - أشار عديد من المتكلمين إلى أن القرن الحادي والعشرين سيشهد تنافساً متزايداً على مصادر المياه العذبة المحدودة وأن جميع القطاعات ينبغي أن تتعاون فيما بينها إذا أراد المجتمع أن يتجنب الآثار الضارة المرتبطة بالنقص الناشئ في المياه العذبة أو يقلل من هذه الآثار. ويجب أن يشارك في الاستراتيجيات الشاملة لإدارة المياه العذبة جميع الموردين والمستعملين. وقد شددت المنظمات غير الحكومية على أن الإدارة الجيدة للمياه لا يمكن أن تضطلع بها الحكومة المركزية وأنها يجب أن تصمم وفقاً للأحوال المحلية؛ على أن يستند حل المشاكل على مشاركة جميع أصحاب المصالح، ولا سيما النساء والأهالي الأصليين، ويحسن أن يكون ذلك على الصعيد دون الوطني أو الصعيد المحلي. وقد لوحظ أن هناك ما يزيد على بليون نسمة لا يمكنهم الوصول إلى مياه شرب مأمونة، وأن الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة غير متوفر لما يزيد على بليون نسمة وأن عدداً من الوفيات يتراوح بين ٣ إلى ٥ بلايين نسمة يحدث سنوياً بسبب الأمراض المتصلة بالمياه.

٤٦ - وأكد المشاركون على أن النهج المتكامل في إدارة مجتمعات المياه أصبح ضرورة مطلقة في حماية موارد المياه، وأنه يلزم النظر في أثر الأنشطة الصناعية على مجتمعات المياه حيث يوجد موقع صناعي معين، وكذلك أثرها على السكان والمناطق الواقعة أسفل المجرى. وتنبغي معالجة أثر المرافق الصناعية على النظام البيولوجي وتنفيذ أفضل الممارسات في نهج تعاوني. وفي هذا الصدد، رأت نقابات العمال أنه يجب معالجة مشكلة المياه بطريقة متكاملة، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الأهداف في مكان العمل.

٤٧ - وأقر المشتركون بأن التعليم والمعلومات مسألة حاسمة في حماية مصادر المياه المحلية وتحسين نوعية المياه. ومن الأمور الحاسمة بصفة خاصة مشاركة النساء والأهالي المحليين في تحسين نوعية المياه.

٤٨ - وفيما يتعلق بدور الحكومات، أكد المشتركون على أنه ينبغي إيلاء عناية خاصة لمسألة التسعير الكامل للمياه. ونظرا لأن المياه سلعة اقتصادية، وبيئية واجتماعية، رأى بعض المشاركين أن تسعيرها ينبغي أن يغطي التكاليف والمخاطر المرتبطة باكتشاف المياه وتجهيزها وحفظها وتوريدها للمستعملين النهائيين وكذلك استيفاء شروط الإنصاف الاجتماعي.

٤٩ - ولاحظ المشاركون أيضا أن الزراعة هي أكبر مستهلك للمياه وأنها قطاع حاسم في تطوير السياسة المائية الحكومية، ولا سيما في البلدان التي تعاني من شح في المياه.

٥٠ - وكان هناك اتفاق واسع على أن الحكومات ينبغي أن تظل هي المسؤولة النهائية عن حماية المياه، وإمدادها وتوريدها. وينبغي أن تقوم بالدور الرئيسي في معالجة المياه وتوريدها، وحماية المياه من سوء الاستعمال ومنع التلوث، وتعزيز العمالة من خلال الإدارة المحسنة. وينبغي للحكومات أن تضع المعايير اللازمة أو تستمر في العمل بها لضمان سلامة استهلاك المياه ولمنع المخاطر الصحية المرتبطة بالأمراض المتصلة بالمياه، وذلك بالتعاون الوثيق مع الصناعة وغيرها من أصحاب المصالح.

٥١ - وأشار ممثلو الصناعة إلى أن الحكومات يجب أن تقبل أن هناك مخاطر معينة لا يمكن أن يتحملها سواها. وليس لدى القطاع الخاص أي سلطة أو قدرة لمعالجة مشاكل مثل: حيازة الأرض وحق المرور عند إنشاء خطوط الأنابيب والمعامل بأسعار اقتصادية؛ الأداء الفعال لشركات توزيع مملوكة من الحكومات متعاقدة لشراء مياه من شركات مياه القطاع الخاص؛ الأثر المالي للتغييرات الكبيرة في أسعار الصرف.

٥٢ - وكان هناك اتفاق عام على أن إدارة أشمل لموارد المياه، بما في ذلك سياسات مكافحة التلوث، مسألة ضرورية. وينبغي إعداد أنظمة مناسبة أو حوافز اقتصادية أو هيكل مؤسسية لاستيعاب العوامل الخارجية التي تنشأ عندما يؤثر مستعمل على كمية ونوعية المياه المتاحة لمجموعة أخرى. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار آثار الأضرار التي تسببها الصناعات من خلال تلويث المياه السطحية والجوفية عند تحديد تعريفها المائية.

٥٣ - ولاحظ المشتركون أن هناك توافقا متزايدا في الآراء لتوسيع مشاركة القطاع الخاص مع الأخذ في الاعتبار السمات السياسية، والقانونية، والثقافية، والمؤسسية، والمالية والتقنية لنظم المياه والمجارير.

٥٤ - ولاحظ كثير من المشاركين أن الصناعة يمكنها أن تؤدي دورا نشطا في عدد من المجالات المتصلة بالطلب على المياه العذبة للاحتياجات البشرية، بما في ذلك البحث والتطوير في هيكل أساسي جديد فعال لإمدادات المياه الحضرية والتكنولوجيا الجديدة لإعادة استعمال مياه الصرف الحضرية.

٥٥ - وشددت المنظمات غير الحكومية على أن الهيئات المختصة في الأمم المتحدة يمكن أن تعد المبادئ التوجيهية المتعلقة برصد السميات البيولوجية والكيميائية في مصادر المياه ونقاط التوزيع.

٥٦ - وفي مجال إمداد المياه المستدام للوفاء بالاحتياجات الزراعية، أشار بعض المشتركين إلى أن الصناعة يمكن أن تساعد بترويج أفضل الممارسات في الإدارة البيئية، بما في ذلك استعمال المخصبات والمبيدات الحشرية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار البعض إلى أن البحث والتطوير الصناعيين الهادفين إلى تحسين تكنولوجيا الري ينبغي دعمهما بقوة. وينبغي، في ذلك السياق، تحديد وتحقيق الأهداف فيما يتعلق باستخدام المياه في الزراعة. واقترح ممثلو المنظمات غير الحكومية أنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تبدأ حواراً مستمراً مع أصحاب المصالح لإعداد معايير مشتركة للممارسات الجيدة.

٥٧ - وشدد كثير من المشاركين على أن البيئة ليست مجرد مستعمل قطاعي للمياه، وإنما تضطلع بدور أساسي في حفظ نوعية وإمدادات مصادر المياه لاستعمالها في أغراض أخرى. ويمكن أن تساعد الصناعة في تعزيز إدارة بيئية فعالة للمياه وموارد الأرض. فللقطاع الكيميائي وقطاع المخصبات، مثلاً، دور هام يؤديه في حماية نوعية المياه والنظم الإيكولوجية الداعمة للحياة.

٥٨ - وأشار كثير من المشاركين إلى ضرورة إشراك العمال ونقاباتهم مع أصحاب العمل عند إعداد أدوات التدقيق الإيكولوجي في مكان العمل لمعالجة مشاكل إدارة المياه.

٥٩ - ورأى بعض المشاركين أن الصناعة ينبغي أيضاً أن تعد معايير لحماية نوعية المياه الموجودة وتحسين المصادر دون المعيارية. وينبغي أن تأخذ القرارات المتعلقة بتحديد أماكن المرافق الصناعية في الاعتبار نوعية موارد المياه التي ستستخدم وأثر النشاط الصناعي على تلك الموارد.

٦٠ - واقترح ممثلو الصناعة القيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بتحديد طبيعة وتسعير الموارد الطبيعية، مثل المياه، ولا سيما لدى تحديد السلع الاجتماعية وكيفية تحديد قيمتها النقدية وإدماجها في أسعار السوق. واقترحوا دعوة بلدين ليعملا معا في تقييم كيفية وضع أسعار للتكلفة - الأسعار الكاملة وإدارة تعريفة المياه. ويمكن أن يقوم بلدان آخرون بدراسة كيفية إسهام إدارة مجمع المياه في حماية المياه وتعزيز البالوعات الكربونية من أجل غازات الدفيئة في إطار آلية التنمية النظيفة.

٦١ - وفيما يتعلق بتدابير المجتمع الدولي، أشار كثير من المشتركين إلى أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور فعال في التنسيق، على الصعيدين الدولي والإقليمي، بين التوصيات المقدمة إلى البلدان من أجل استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في إعداد وتنسيق بيانات ومعلومات الشبكات، وتعزيز نظم الرصد الإقليمية والعالمية، وإجراء تقييمات وتحاليل عالمية دورية، وتعزيز تبادل ونشر المعلومات ذات الصلة على أوسع نطاق، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية، وزيادة دورها في الجهود التعليمية.

٦٢ - وأشاروا كذلك إلى أن المنظمات الدولية ينبغي أن تعزز نقل التكنولوجيا والتعاون في البحوث بالاشتراك مع الحكومات والصناعة لتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة التي تشمل الاستخدام الفعال للمياه وتمنع تلوث المياه السطحية والجوفية.